ودائما ..
عمار يا مصر

الأولوية للمهندس والمقاول المصري

- لم يكن غريبًا أن يقرر المجلس الوزراء المصري أن تكون الأولوية فى كل العطاءات والعمليات الحكومية للمنتج المصري ما دام هذا المنتج متفقاً مع المواصفات المطلوبة للأعمال، فبالرغم من كل مسميات الانفتاح الاقتصادي فإن تشجيع الصناعة الوطنية بكل ما وفرته من فرص عمالة بمناطقنا الصناعية التى تواجدت فى المدن الجديدة يستوجب وطنيًا واجتماعياً التشجيع من أجل استمرار هذه القواعد الصناعية والعمالية وإذا كانت بعض الصناعات الجديدة تتكلف منتجاتها احيانًا أكثر من مثيلاتها المستوردة فتلك أمور يمكن دراستها كحالات قليلة .. فقد تكون هناك من العوامل ما تحمل عليها مما يمكن الإعفاء منها ضمانًا لعائد وطني واجتماعي يلزم أخذه في الحسبان.

- وإذا كان ذلك فى الصناعة شيء مطلوب ومنطقي.... فمن المنطقي أيضًا أن تكون الأولوية فى الدعوة لأي دراسات فنية وهندسية وتنفيذية فوق أرض مصر للمهندس المصري والمقاول المصري.. وليس ذلك بغريب.. ففى كل البلاد فيما حولنا يطبقون ذلك بالرغم من الفارق الكبير فى الخبرات المحلية فى هذة الدول بالمقارنة بما هو متوفر فى مصر.

- وترتب على ذلك – فى تلك الدول فيما حولنا – أن تشكلت لديها الكوادر القادرة على الأداء من خلال استدعاء بعض الخبرات العالمية عن طريق المهندس أو المقاول المحلى – لتتكامل معهم.. فما بالنا فى مصر.. الذي نتفق جميعًا أن القطاع الهندسي وصناعة المقاولات من أفضل العناصر الصالحة للتصدير سواء لإفريقيا أو للوطن العربي؟!

- ولقد ظهر فى العقد الأخير من القرن الماضي توجه للتغريب بدعوة عدم كفاءة المهندس المصري والمقاول المصري واستدعاء الأجانب فى مشروعات لا تحتاج خبرات أجنبية.. بالرغم من تواجد العديد من المكاتب الهندسية المصرية والمقاولين المصريين الذين تمرسوا الجديد فى أساليب الإدارة وإدارة التنفيذ.. وبالرغم من مخالفة ذلك للقوانين والقرارات الوزارية المنظمة لمزاولة مهنتي الهندسة والمقاولات التى تلزم أى أجنبي بالتسجيل فى نقابة المهندسين إذا كان مهندسًا أوفى الاتحاد المصري لمقاولي التشييد والبناء إذا كان مقاولا وأن يلتزم كمكتب استشاري أجنبى بالتعاون المهنى مع أحد المكاتب المصرية تعاونًا جديًا بما لايقل عن50 % أما إذا كان مقاولا فإن يلزم أن يشارك أحد أعضاء الاتحاد بنسبة لا تقل عن 51..%

- لقد قرب موعد تنفيذ اتفاقية الجات للخدمات ومالم يمارس ويكتسب الخبرات المهندس والمقاول المصري فى مصر.. فستكون المنافسة المستقبلية فى مصر شرسة عندما يغزونا الآخرون وبعضهم اكتسب خبرات فى بلادنا لم يشاركه حتى فيها مصريون المشاركة الجادة – كم نرجو أن نسمع من الأستاذ الدكتور رئيس مجلس الوزراء قرارًا بأولوية الدعوة فى كل الأعمال للمهندس المصري والمقاول المصري وله الحق فى التكامل مع الأجنبي أن لزم.. ودائمًا عمار يا مصر